الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota

JOISR
مجلة البحث العلمي الإسلامي
Journal of Islamic Scientific Research

أكاديمية الإمام البخاري الدولية
INTERNATIONAL IMAM EL BOUKHARY ACADEMY

مجلة البحث العلمي الإسلامي

ردمد النسخة المطبوعة ISSN: 2708-1796
ردمد النسخة الإلكترونية E-ISSN: 2708-180X

Special Issue on the Sixth International Conference:
Imam Al-Shafi'i's Efforts in Strengthening the Authority of the Prophetic Sunnah

عدد خاص بالمؤتمر الدولي السادس بعنوان
جهود الإمام الشافعي في تعزيز حجية السنة النبوية

معيار توثيق راوي الحديث النبوي عند الإمام الشافعي من خلال كتابه الرسالة

The Standards of Narrator Authentication according to Imam al-Shafi'i in Al-Risala

DOI: https://doi.org/10.55625/joisr-conf6-02

الدكتور وسيم عصام شبلي
Dr. Wasem Isam Chebli

الأستاذ المشارك في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بمنيسوتا

Associate Professor at the College of Shari'ah and Islamic Studies,
The Islamic University of Minnesota

wi-1975@hotmail.com

Pages: 47 – 59 | الصفحات: 59 – 47

إعداد الدكتور وسيم عصام شبلي
الأستاذ المشارك في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بمنيسوتا

Wasem Isam Chebli
Associate Professor at the College of Shari'ah and Islamic Studies, The Islamic University of Minnesota
البريد الكتروني: wi-1975@hotmail.com

معيار توثيق راوي الحديث النبوي عند الإمام الشافعي من خلال كتابه الرسالة

The Standards of Narrator Authentication according to Imam al-Shafi'i in Al-Risala

https://doi.org/10.55625/joisr-conf6-02

قُدم هذا البحث في المؤتمر السادس الدولي الذي تنظمه أكاديمية الإمام البخاري الدولية - عكار - لبنان بالتعاون مع الجامعة الإسلامية بمنيسوتا.

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث المنهج الذي اتبعه الإمام الشافعي في توثيق راوي الحديث النبوي والمعيار العلمي الذي طبقه رحمه الله لإثبات حجية الحديث ووجوب العمل به متى ما توفرت الشروط في الراوي والمروي. ففي الراوي لا بد أن يكون عدلاً في نفسه صادقاً صالحاً، وألا يكون مدلساً، وفي المروي بأن يروي سنده متصلاً، وأن يحدّث من أصل كتاب صحيح، وألا يخالف الرواة الثقات فيما يحدّث به عن الشيوخ، فإن خالف، فيترجح الصواب من الاختلاف بالوقوف على رواية الأحفظ، وألا يحدّث بالمعنى إلا إذا كان عالماً بمعاني اللغة العربية.

ومقارنة منهجه رحمه الله بمنهج المحدثين في توثيق الراوي، وأنه وافقهم في معيارهم العلمي في التوثيق وبالتالي في وجوب حجية الاحتجاج بخبر الآحاد والعمل به متى ما جاء عن الثقة عن مثله إلى منتهاه بالسند المتصل من غير شذوذ ولا علة.

الكلمات المفتاحية: معيار - توثيق - راوي الحديث - الإمام الشافعي - كتاب الرسالة.

Research Abstract:

This research addresses the methodology adopted by Imam al-Shafi'i in documenting narrators of the Prophetic Hadith and the scientific criteria

he applied to establish the authority of the Hadith and the obligation to act upon it, provided that the necessary conditions are met for both the narrator and the narrated text. Regarding the narrator, he must be a person of integrity («adl»), truthful, and righteous, and not a concealer of flaws in the chain («mudallis»). Regarding the narrated text, the chain («isnad») must be continuous, the narration must come from a correct, authentic written source, and it must not contradict the reports of reliable narrators. If a contradiction occurs, the correct report is determined by following the narration of the most memorizing/precise reporter («ahfaz»). Also, narration by meaning is not accepted unless the reporter is knowledgeable in the nuances of the Arabic language.

The study compares his methodology with that of the Hadith scholars (Muhaddithin) in documenting narrators, concluding that he agreed with their scientific criteria in authentication. Consequently, he upheld the authority of acting upon solitary reports («khabar al-ahad») whenever it is narrated by a reliable narrator from a similar one, up to the end of the chain, with a connected, non-anomalous («non-shadh»), and faultless («non-mu'allal») chain.

Keywords: Standard / Criterion - Authentication / Documentation - Hadith Narrator - Imam Al-Shafi'i - Kitab al-Risala (The Treatise

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بَعْدُ: فإنّ أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

لقد كان للإمام محمد بن إدريس الشافعي الفضل الكبير في خدمة السُنّة النبوية الشريفة، ومن ذلك تصنيف كتابه الرسالة الذي يُعَدُّ بحق من أجود ما صُنِّف في أصول السُنّة والفقه والحديث، وإن أكاديمية الإمام البخاري الدولية تشرَّفت في إلقاء الضوء على شيء من ذلك، وإني

لأرجـو أن أكـون ببحثي هذا معهم ملقيـاً الضوء على منهج الإمام الشافعـي رحمه الله في توثيق الـراوي، وأنه متى ما روى حديثاً صح سنـده إلى رسول الله ﷺ، سالماً من العلة، والتدليس، أفاد العلم، والعمل والحجة.

أهمية البحث:

تعتبـر السنة النبوية الشريفة الركيـزة الأساسية لفهم القرآن الكريم وتطبيق أحكامه، فهي المصـدر الثانـي من مصـادر التشريع الإسلامي، قـال النبي ﷺ: «ألا إني أوتيـت الكتاب، ومثله معـه».[1] فهـي بالمنزلة بعد القرآن، وهي فـي الحجة بمنزلته سواء، لأنهـا تخصص عامه وتقيد مطلقه وتبين مجمله.

ولقـد اشترط أهل العلـم بالحديث شروطاً في قبول الحديث النبـوي والعمل والاحتجاج به، منهـا مـا هو في الراوي، ومنهـا ما هو في المروي، ومن هـؤلاء المحدثين الإمـام الشافعي رحمه الله، وقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على منهجه في توثيق راوي السنّة النبوية من خلال كتابه الرسالة.

ومما يزيد هذا البحث أهمية أنه مستقرأ من كتاب الرسالة وهو من الكتب الأصولية، ليتبين لنا الارتباط الوثيق بين أصول الفقه وأصول الحديث.

سبب اختيار البحث:

لما كانت السنة النبوية بمنزلة القرآن في الاحتجاج، ولما كانت قد وصلت إلينا -غالباً- عن طريق آحاد الرواة، إذ لا تخلو طبقة من طبقات السند -غالباً- من رواة لا يتجاوزون التسعة أو أقل فـي الطبقة الواحدة من طبقات السند، ظهر في الأمة من يشكك في صدقهم إذا تفردوا بالرواية فـي اليقينيـات، كالإلهيات والنبوات والغيب، واشترطوا في ذلـك التواتر في جميع طبقات السند، جاء هذا البحث ليبين بطلان هذا الإدّعاء، ببيان أنه متى ما اجتمعت في الحديث شروط الصحة ومنها ثقة الراوي، بإثبات عدالته وضبطه صحّ الاحتجاج به والعمل بمقتضاه.

وإني تشرَّفت بفرصة المشاركة به في المؤتمر الدولي السادس بعنوان: «جهود الإمام الشافعي فـي تعزيز حجية السُنَّة النبوية». الذي تقيمه اكاديميـة الإمام البخاري الدولية في لبنان بالتعاون مع الجامعـة الإسلامية بمنيسوتا، برعاية سماحة مفتي الجمهوريـة اللبنانية الشيخ القاضي عبد اللطيف دريان حفظه الله.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في (المسند/٢٨: ٤١٠رقم١٧١٧٤) بإسناد صحيح.
وتمامه: «ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السبع، ولا لقَطة معاهد، إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قِراه».

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية هذا البحث في إثبات حجية حديث الراوي الواحد متى ما تم توثيقه، ولو تفرد باليقينيات والغيبيات.

ومـا هـو المعيار العلمي الذي اتبعه الإمام الشافعي في هـذا التوثيق، وهل يكفي نقد عدالته وضبطه؟ أم لا بد من اتصال السند، وموافقة الثقات فيما رووه عن الشيخ الواحد؟

منهج البحث:

اعتمدت المنهج الاستقرائي التحليلي، فاستقرأت مظان البحث، وقيدت مفرداته، ثم جمعتها وأعددتها وألفت فيما بينها وحللتها مقارناً بين منهج الإمام الشافعي رحمه الله ومنهج الأئمة.

اعتمـدت الاختصار غيـر المخل بما يتوافـق مع شرط القيميـن على المؤتمـر، وحجتنا أن المشاركين وبحكم تعدد المحاور ودسامتها يغلب على الظن التكرار والإحاطة ولا بد. فقيدت قلمي بالعنونة دون توسع واستطراد.

الدراسات السابقة:

لم أجد كتاباً مطبوعاً أو منشوراً في مجلة محكّمة بحث منهج الإمام الشافعي في توثيق رواة الحديـث النبوي من خلال كتابه الرسالة، والمنشور كتب تناولـت منهجه في توثيق الرواة، اعتمد مؤلفوهـا على العبارات الواردة عنه رحمه الله، المنثـورة في كتب التراجم والجرح والتعديل ونقد الرجـال، دون تقييـد في مصدر معيـن ككتاب الرسالة، ممـا يجعل الكلام في هـذا الفن متشعباً وكبيراً، ومن هذه الكتب التي وقفت عليها:

كتـاب: منهج الإمام الشافعي في نقد الرجال، للباحث أحمد بن محمد نور سيف، حيث تتبع أحكام الشافعي على الرواة وكيفية تطبيقه لقواعد الجرح والتعديل.

كتاب منهج الإمام الشافعي في توثيق الرواة، للباحث الدكتور نافذ حسين حماد، نشر بحثه في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية.

قسـم كتابه إلى قسمين نظري وتطبيقـي، فنظري جمع فيه مصطلحات الشافعي في الجرح والتعديل وقسمها مراتبها، وتطبيقي حلل مفهوم هذه المصطلحات ومقارن بينها.

كتاب منهج الإمام الشافعي وموقفه من الحديث ورجاله، للدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، بين فيه كيف أسس الشافعي مدرسة النقد الحديثي.

خطة البحث:

المقدمـة، وفيها: أهمية البحث - سبب اختيـاره - إشكاليته - منهجه - خطته - الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ترجمة الإمام الشافعي، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته العلمية ورحلاته وأهم شيوخه.

المطلب الثالث: جهوده العلمية وأهم طلابه.

المطلب الرابع: عقيدته.

المطلب الخامس: وفاته وثناء العلماء عليه.

المبحث الثاني: التعريف الموجز بكتاب الرسالة وبيان سبب تأليفه.

المبحث الثالث: منهج الإمام الشافعي في توثيق الراوي من خلال كتابه الرسالة.

المبحث الرابع: مقارنة منهج الإمام الشافعي في توثيق الراوي بمنهج أصحاب الحديث

الخاتمة، وفيها النتائج والتوصيات.

ثبت المصادر والمراجع.

المبحث الأول: ترجمة الإمام الشافعي، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبه

هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب[1] بن عبد مناف بن قصي.[2] أبو عبد الله القرشي المطلبي الشافعي المكي: نسيب رسول الله ﷺ.[3]

المطلب الثاني: مولده ونشأته العلمية وأبرز شيوخه:

ولد سنة خمسين ومائة للهجرة بغزة، ولما فطم حمل إلى مكة موطن آبائه، فنشأ بها،[4] فحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، والموطأ وهو ابن عشر سنين، ثم رحل صغيراً في طلب العلم، فقدم على الإمام مالك في المدينة، وهو ابن ثلاث عشرة سنة، ورحل في طلب الحديث، فسمعه في مكة من سفيان بن عيينة، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، وسمعه في العراق من وكيع بن الجراح، وحماد بن أسامة، وإسماعيل بن علية، ورحل إلى مصر واليمن. وسمع من عمه محمد بن علي بن شافع، ومسلم بن خالد الزنجي.

المطلب الثالث: جهوده العلمية وطلابه:

طاف الإمام رحمه الله البلاد في طلب الحديث والفقه ونشر العلم والفقه والحديث، ومكث في مكة والعراق ومصر يعلم الناس وينشر السنة، وأقبل عليه كبار الأئمة، وحدثوا عنه، منهم: أحمد بن حنبل، وعبد الله بن الزبير الحميدي صاحب المسند، وأبو عبيد القاسم بن سلام صاحب التصانيف في اللغة والحديث، ويوسف بن يحيى البويطي، وإبراهيم بن خالد الكلبي المعروف بأبي ثور، الفقيه المعروف، والربيع بن سليمان المرادي المؤذن راوية كتبه[5].

ونشط في التأليف فصنف كتابه العظيم: الأم، وهو كتاب في الفروع الفقهية التي أورد مسائلها واحتج لها بالأحاديث النبوية المسندة بأسانيده إلى النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته رضي الله عنهم والتابعين لهم رحمهم الله، وكتابه الرسالة الذي نحن في صدده، وصنَّف في الناسخ والمنسوخ، ومختلف الحديث، وغير ذلك من فنون العلم والفقه والحديث واللغة والشعر.

المطلب الرابع: عقيدته:

كان الإمام الشافعي رحمه الله سلفي المعتقد، على ما عليه أئمة الدِّين والإيمان، قال رحمه

---

(١) أخو هاشم بن عبد مناف.

(٢) (طبقات الشافعية الكبرى/٢: ٧١).

(٣) (تذكرة الحفاظ/١: ٢٦٥).

(٤) (تذكرة الحفاظ/١: ٢٦٥).

(٥) انظر: (تهذيب الكمال/٢٤: ٣٥٧).

الله مقرراً ذلك: «القول في السنة التي أنا عليها ورأيت أصحابنا عليها، أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عنهم، مثل سفيان ومالك وغيرهما: الإقرار بشهادة أ لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وأن الله تعالى على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء، وأن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء».[1] وقال رحمه الله: «نثبت هذه الصفات التي جاء بها القرآن، ووردت بها السنة، وننفي التشبيه عنه، كما نفى عن نفسه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾».[2] [الشورى: ١١].

وقال رحمه الله في قول الله عز وجل: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]: «أعلمنا بذلك أن ثم قومًا غير محجوبين ينظرون إليه لا يضامون في رؤيته».[3] وقال رحمه الله: «من قال القرآن مخلوق فهو كافر».[4]

وبيَّن أن الحديث الآحاد متى ما توفرت فيه شروط الصحة التي قررها في كتابه الرسالة، والآتي ذكرها ثبتت به الحجة في جميع أصول الشريعة، في الإلهيات والغيبيات وغير ذلك من التقريرات التي يطول بها المقام، وليس هنا محل ذكرها. وحسبي أن محاور هذا المؤتمر الدولي تناولت حجية خبر الواحد.

المطلب الخامس: وفاته رحمه الله وثناء العلماء عليه:

توفي رحمه الله في مصر سنة ٢٠٤هـ بسبب مرض ألم به عن عمر ناهز ٥٤ سنة.

وقد أثنى عليه كبار أئمة الإسلام، منهم:

الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (ت ٢٤١هـ)، قال: «كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس، فانظر هل لهذين من خلف، أو منهما عوض».[5]

والإمام يحيى بن أكثم رحمه الله (ت ٢٤٢هـ)، قال: «كان رجلاً قرشي العقل، والفهم، والذهن، صافي العقل والفهم والدماغ، سريع الإصابة - أو كلمة نحوها - ولو كان أكثر سماعاً للحديث لاستغنت أمة محمد ﷺ به عن غيره من الفقهاء».[6]

والإمام داود بن علي الظاهري رحمه الله (ت ٢٧٠هـ) فقد قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «قال داود بن علي الظاهري في كتاب جمعه في فضائل الشافعي: للشافعي من الفضائل ما لم يجتمع لغيره، من شرف نسبه، وصحة دينه ومعتقده، وسخاوة نفسه، ومعرفته بصحة الحديث وسقمه، وناسخه ومنسوخه، وحفظه الكتاب والسّنّة وسيرة الخلفاء، وحسن التصنيف، وجودة

(١) (اجتماع الـ ش الإسلامية/١٦٥).
(٢) (سير أعلام النبلاء/٢٠: ٣٤١).
(٣) انظر: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة/٢: ٥٠٦).
(٤) (المصدر نفسه/١: ٢٥٢).
(٥) (تاريخ بغداد/٢: ٦٤).
(٦) (سير أعلام النبلاء/١٠: ١٧).

الأصحاب والتلامذة، مثل أحمد بن حنبل في زهده وورعه، وإقامته على السّنّة».[1]

ومناقبه وفضائله كثيرة جداً، قد صنف فيها العلماء قديماً وحديثاً.

المبحث الثاني: التعريف الموجز بكتاب الرسالة، وبيان سبب تأليفه:

يُعتبر كتاب الرسالة كتاباً أصولياً بالمقام الأول، حيث أورد فيه القواعد الأصولية في علميّ الحديث والفقه، وهذه القواعد إما نقلها عمن سلفه، وإما اجتهد فاستنبطها واستخرجها من الكتاب والسّنّة واستقراء لغة العرب التي كان خبيراً بها، وهو أيضاً كتاب أحكام فقهية بالمقام الثاني، تصلح أن تكون قواعد تضبط فروعاً جزئية مختلفة في الباب الواحد.

وقد برع رحمه الله في طريقة تأليفه، حيث ألفه على أسلوب الحوار والنقاش، حيث يفترض رحمه الله سائلاً يسأله وهو يجيب، لتقريب المسألة وتسهيل فهمها.

وأما عن سبب تأليفه لكتابه هذا، فقد قال الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله: «كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي وهو شاب، أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن، ويجمع فنون الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، فوضع له كتاب (الرسالة)».[2]

وأما عن السبب الذي دفع الإمام عبد الرحمن بن مهدي لطلبه، فقد قال موسى بن عبد الرحمن بن مهدي: «أول من أظهر رأي مالك رحمه الله بالبصرة أبي، احتجم ومسح الحجامة، ودخل المسجد فصلى ولم يتوضأ. فاشتد ذلك على الناس، وثبت أبي على أمره. وبلغه خبر الشافعي رحمه الله ببغداد، فكتب إليه يشكو ما هو فيه، فوضع له كتاب (الرسالة)، وبعث به إلى أبي فسُرَّ به سروراً شديداً».[3]

المبحث الثالث: معيار توثيق راوي الحديث النبوي عند الإمام الشافعي في كتابه الرسالة

قرر الإمام الشافعي في كتاب الرسالة أن توثيق الراوي لا بد أن يكون مبنياً على ركنيَ التوثيق: العدالة والضبط، عدالته في نفسه بالصلاح في الدين والصدق في القول، والسلامة من خوارم المروءة، وبالضبط في الحفظ، وعدم مخالفته الثقات، بأن يؤدي حديث النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعه من شيخه عن مثله – دون انقطاع – إلى منتهى السند. وأن يكون عالماً بمعاني اللغة العربية إذا حدّث بالمعنى، وألاّ يكون مدَلِّساً يحدّث عمن لقيه ما لم يسمع منه.

قال رحمه الله: «خبر الواحد عن الواحد حتى يُنتهى به إلى النبي ﷺ، أو من انتهى به إليه دونه، ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً، منها أن يكون من حدّث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن

(١) (البداية والنهاية/١٠: ٢٧٦).

(٢) (تاريخ بغداد/٢: ٦٣).

(٣) (مناقب الشافعي للبيهقي/١: ٢٣١).

يكـون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحـدّث به على المعنى، لأنه إذا حدّث على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام. وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظاً إذا حدّث به من حفظه، حافظاً لكتابه إذا حدّث من كتابه، إذا شـرك أهل الحفظ في حديث وافق حديثـه، بريأً من أن يكون مدلساً يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ﷺ ما يحدّث الثقاتُ خلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ويكـون هكـذا مَن فوقه ممن حدّثه حتـى ينتهي بالحديث موصولاً إلـى النبي ﷺ أو إلى من انتهى به إليه».[1]

فهذا الذي قرره في كتابه الرسالة هو ما قعَّده المحدثون في كتبهم، فيما صار يُعرف بشروط الحديث الصحيح.

ثم انتقل رحمه الله إلى مسألة أخرى مهمة جداً، كانت شائعة، وهي أن كثيراً من الرواة كانوا يدلسـون، والتدليـس أن يروي الراوي الحديث عن شيخه ما لم يسمـع منه، بصيغة توهم السماع، وهي: (عن)، وتُعرف بالعنعنة، وهي قول الراوي في سنده: فلان عن فلان.

ونبّه رحمه الله أنَّ العنعنة محمولة على الاتصال ما لم يُعرف قائلها بالتدليس، فمتى ما دلّس بانت عورته ورُدَّ حديثه حتى يصرح بالسماع والتحديث، قال رحمه الله: «وكان قول الرجل: سمعت فلانـاً يقـول: سمعت فلاناً: يقول. وقولـه: حدثني فلان عن فلان، سـواء عندهم، لا يحدّث واحد منهم عمن لقي إلا ما سمع منه ممن عناه بهذه الطريق، قبلنا منه (حدثني فلان عن فلان). ومن عرفنـاه دلس مرة فقد أبان لنا عورتـه في روايته، وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه...لا نقبل من مدلس حديثاً حتى يقول فيه: (حدثني)، أو (سمعت)».[2]

فهـذه الشـروط: العدالة والضبط والاتصال في السند وعـدم مخالفة الرواة، فلا شذوذ ولا علة، والعلم بمعاني اللغة، وعدم التدليس، متى ما توفرت في الراوي، صار حديثه عنده- حجة، يجب العمل به في جميع أمور الشريعة.

وقـد بيّن رحمه الله سبب اشتـراط العلم بمعاني اللغة لمن يـروي بالمعنى فقال: «لكبر أمر الحديـث وموقعـه من المسلمين ولمعنى بيّـن... تكون اللفظة تُترك من الحديـث فتحيل معناه، أو ينطق بها بغير لفظة المحدّث، والناطق بها غير عامد لإحالة الحديث فيحيل معناه، فإذا كان الذي يحمل الحديث يجهل هذا المعنى كان غير عاقل للحديث فلم نقبل حديثه».[3]

وقـرر أن العمـدة في ذلك أن يكون له أصل كتاب صحيح يعـود إليه بالحفظ والتحديث، قال رحمـه الله: «ومـن كثر غلطه مـن المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيـح لم نقبل حديثه، كما

---

(١) (كتاب الرسالة/٣٦٩-٣٧١).

(٢) (المصدر نفسه/ /٣٦٩-٣٧١).

(٣) (المصدر نفسه//٣٨٠).

يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم نقبل شهادته».[1]

يقصد رحمه الله فيما يُحتاج إليه من الشهود في باب المعاملات الشخصية كالزواج، والمالية كالشركة، ونحو ذلك، فكيف بسنة النبي ﷺ، فإنه لا بد لها من أصل مصون محفوظ يرجع إليه الراوي قبل روايته، يعود عليه بالتصحيح، والمقابلة، والمقارنة.

المبحث الرابع: منهج الإمام الشافعي في توثيق الراوي ومنهج أصحاب الحديث

إن الباحث في منهج أصحاب الحديث يتوصل إلى نتيجة وهي موافقة الإمام الشافعي رحمه الله لهم فيما قرروه، وهو أن حديث رسول الله ﷺ حتى يحكم عليه بالصحة لا بد له من شروط خمسة: عدالة الراوي في نفسه، وضبطه، واتصال سنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم، من غير شذوذ ولا علة.

قال الحافظ ابن الصلاح: «وأما الحديث الصحيح: فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً».[2]

ويُعَدّ ابن الصلاح رحمه الله من علماء الحديث الذين استقرأوا تقريرات من سبقه وقعدها في كتابه علوم الحديث ووافقه عليها من جاء بعده كالحفاظ العراقي في كتابه التقييد والإيضاح وألفيته، وابن حجر في نزهة النظر، والسخاوي في فتح المغيث.

بل ووافقهم في موقفهم من التدليس، فقال في شرطه في توثيق الراوي كما تقدم، أن يكون بريأً من التدليس، فلا يحدّث عمن لقي ما لم يسمع منه، قال الحافظ ابن الصلاح في تعريف التدليس: «هو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه، موهماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر. ومن شأنه ألاّ يقول في ذلك: (أخبرنا فلان) ولا (حدثنا) وما أشبههما، وإنما يقول: (قال فلان أو عن فلان) ونحو ذلك... ».[3]

ووافقهم أيضاً في موقفهم بأنه لا يكفي في توثيق الراوي إثبات عدالته وضبطه واتصال سنده إلى النبي ﷺ، بـ لا يحدّث عن النبي ﷺ ما يحدّث الثقاتُ خلافه عن النبي ﷺ.

قال ابن الصلاح: «روينا عن يونس بن عبد الأعلى قال: قال الشافعي رضي الله عنه: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس. وحكى الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني نحو هذا عن الشافعي».[4]

وقال ابن الصلاح مكرِّساً منهج الشافعي في كتابه الرسالة في الحديث المُعَل: «فالحديث

---

(١) (المصدر نفسه/ ٣٨٢).

(٢) (مقدمة ابن الصلاح/٧٩).

(٣) (المصدر نفسه/٧٤).

(٤) (المصدر نفسه/٧٦).

المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها.

ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه. وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه».[1]

وأن الرواة متى ما اختلفوا في الرواية عن النبي ﷺ وجب الوقوف على الترجيح بين أوجه الاخ ـلاف بتقديم رواية من أتقن الرواية عن شيخه الذي اختلفت الرواية عنه، وأطال ملازمته، قال الشافعي رحمه الله: «وأهل الحديث متباينون، فمنهم المعروف بعلم الحديث بطلبه وسماعه من الأب والعم وذوي الرحم والصديق وطول مجالسة أهل التنازع فيه، ومن كان هكذا كان مقدماً بالحفظ إن خالفه من يقصر عنه، كان أولى أن يقبل حديثه ممن خالفه من أهل التقصير عنه.

ويُعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له، وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ».[2]

قال ابن الصلاح: «والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط».[3]

الخاتمة، وفيها:

النتائج

تبين مما تقدم:

أن لتوثيق الراوي عند الشافعي في كتابه الرسالة شرطين: العدالة والضبط، وأنه حتى يحكم لحديث النبي ﷺ بالصحة وحجية العمل به، ينبغي أن يكون سند هذا الراوي الثقة متصلاً، غير شاذ ولا مُعَلّ. وأصحاب الحديث الذين جاؤوا بعد الإمام الشافعي رحمه الله وافقوه على هذه الشروط، وذكروا ذلك في كتبهم.

أن الراوي الثقة متى ما عنعن وكان معروفاً بالتدليس فإنه لا يقبل منه حديثه حتى يصرَّح بالسماع.

أن الراوي الذي خبر حديث شيخه وأطال ملازمته يُقَدَّم عند الترجيح في دفع العلة.

---

(١) (مقدمة ابن الصلاح/٨٩).

(٢) (الرسالة/١٧٦).

(٣) (مقدمة ابن الصلاح/٩٠).

أن الـراوي متـى ما اجتمعت في خبره شروط الحديث الصحيح أفاد العلم، ووجب العمل به، وتعينت حجيته على العامة والخاصة في العقائد والأحكام، والغيب واليقينيات.

التوصيات:

وأوصـي زملائي الباحثين أن يبذلوا الجهد في دراسة منهج الإمام الشافعي، ليكشفوا لطلبة العلم أن:

معتقـدَ وفقهَ الإمام الشافعي مبنيان على ما قرره في كتابه الرسالة، وهو وجوب العمل بخبر الواحـد الثقـة عن مثله إلى أن ينتهي به السند إلى رسـول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه حجة في جميع أصول الدين دون استثناء، وأن من رده أو اكتفى بالاحتجاج به في المسائل الفرعية والفقهية والسلـوك والمواعظ والسير فهو مبتـدع مجانب للسنّة، مبتعد عن منهـج السلف، مخالف لمعتقد ومذهب الشافعي رحمه الله.

حصـر العلم بالخبر المتواتر دون الآحاد بحجة أن خبر الواحد يفيد الظن، ولا يُتَعَبَّد بالظن بدعـة ظهـرت من جهة مـن حكَّم العقل علـى النقل، وأن الإمـام الشافعي بيَّن بطلانهـا في كتابه الرسالة عند ذكره إفادة خبر الواحد للعلم، وشروط الحديث الصحيح وحجيته.

مدرسـة الإمام الشافعـي بنيت على الأصلين الكتـاب والسنَّة، فهي حديثيـة المنشأ، سلفية المنهج.

ثبت المصادر والمراجع

اجتمـاع الـ يوش الإسلاميـة/ المؤلف: محمد بـن أبي بكر بن أيوب بن سعـد شمس الدين ابـن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) / تحقيق: عواد عبـد الله المعتق/الناشر: مطابع الفرزدق التجارية الري ض/الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

البدايـة والنهايـة/ المؤلـف: أبو الفـداء إسماعيل بن عمر بـن كثير القرشـي البصري ثم الدمشقـي (المتوفـى: ٧٧٤هـ) /تحقيق: عبـد الله بن عبد المحسـن التركي/الناشـر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م/سنة النشر: ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

تاريخ بغداد/ المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفـى: ٤٦٣هـ) /المحقـق: الدكتـور بشار عـواد معروف/الناشـر: دار الغـرب الإسلامي بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

تذكـرة الحفاظ/ المؤلـف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمـد بن عثمان بن قَايْماز الذهبـي (المتوفى: ٧٤٨هـ) /الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م

تهذيب الكمال في أسماء الرجال/ المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) /المحقق: د. بشار عواد معروف/الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠

شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة/ المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ) /تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي/الناشر: دار طيبة السعودية/ الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

سير أعلام النبلاء/ المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) / المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط/ الناشر: مؤسسة الرسالة

الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

طبقات الشافعية الكبرى/ المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)

المحقق: د. محمود محمد الطناجي/ د. عبد الفتاح محمد الحلو/الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

كتاب الرسالة/ المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ) / المحقق: أحمد شاكر/ الناشر: مكتبه الحلبي، مصر.

مسند الإمام أحمد بن حنبل/ المؤلف: أحمد بن حنبل/ المحقق: شعيب الأرناؤوط وآخرون/ الناشر: مؤسسة الرسالة/ الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

مقدمة ابن الصلاح/ معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح/المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) / المحقق: نور الدين عتر/الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر بيروت/سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.